

آثر المخاطر المالية للوحدات ذات المصالح المتغيرة على جودة التقارير المالية متولى السيد متولى

الملخص:

تستحوذ الوحدات (vie) على اهتمام مجتمع الأعمال الدولي وذلك بعد الانهيارات المالية التي تعرضت لها معظم أسواق المال في دول العالم المختلفة وخاصة أزمة شركة أنرون للطاقة عام ٢٠٠١، وقد كانت هناك انتقادات عديدة تشير إلى ضعف الإجراءات المحاسبية تجاه هذه الوحدات والبنود خارج الميزانية بصفة خاصة، إلى جانب ظهور العديد من المخاطر الناتجة عنها، مما ساهم في سهولة استخدامها ضمن أساليب المحاسبة الاحتمالية وإدارة الأرباح للتلاعب بالتقارير المالية ومن ثم التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية. لذلك استهدف البحث تناول مفهوم (VIE) والأسباب و الدوافع المختلفة لتأسيسها ودور مجلس FASB في انتشارها، وعرض للمخاطر المالية الناتجة عن تأسيسها وآثر تلك المخاطر على جودة التقارير المالية.

Abstract:

Acquires units (vie) to the attention of the international business community, after the financial collapse of most of the capital markets in the various countries of the world, especially the Enron energy crisis in 2001, and there have been numerous criticisms indicate weak accounting procedures to these units and off balance sheet items, in particular , along with the emergence of many of the risks resulting from it, which contributed to the ease of use in the fraudulent accounting and earnings management techniques to manipulate financial reports and then to influence the decisions of users of financial statements. So the concept of targeted search (VIE) and different reasons and motivations of its founding and the role of the FASB in its spread, and the presentation of the financial risks arising from its inception and the impact of those risks on the quality of financial reporting.

المقدمة:

شهد العالم أحداثاً هامة مع بداية الألفية الثالثة وبالتحديد في نهاية عام ٢٠٠١ والتي تمثلت في الانهيار المالي لكبرى الشركات الأمريكية وهى شركة (Enron) للطاقة و(World.com) للاتصالات، وأيضاً انهيار أحد شركات المراجعة الكبار (Arther Anderson)، وخلال هذه الأزمة صدر قانون Sarbanes- Oxley Act of 2002 ليصبح من أكثر القوانين ذات التأثير الهام والجوهري على مهنة المحاسبة والمراجعة (Eliot Heilpern & et al., 2009).

كشفت أزمة (ENRON) عن قيامها بتأسيس العديد من الوحدات ذات المصالح المتغيرة (Variable Interest Entities (VIE) لتحقيق العديد من الأهداف التي من ضمنها تملك العقارات والأصول الثابتة الأخرى والقيام بأنشطة البحوث والتطوير وشراء الحسابات المدينة، مستغلة بذلك القصور في المعايير المحاسبية وعدم إدماج التقارير المالية لتلك الوحدات مع تقاريرها المالية، استطاعت من خلالها تلك الوحدات إخفاء أرقام ضخمة من الديون والخسائر وخلق أرباح وهمية وابتكار العديد من الممارسات المحاسبية الوهمية، وذلك من خلال عدم دمج تلك الوحدات بالقوائم المالية الموحدة، وفي هذا الصدد فقد تمثلت الوسيلة التي استطاعت من خلالها هذه الشركات الحصول على تمويل من خارج الميزانية أو الحصول على بعض المزايا الضريبية مستغلة بذلك ضعف المعايير المحاسبية التي تصر على توافر شرط السيطرة لإدماج تقارير الوحدات التابعة ضمن التقارير المالية للشركة الأم.

المشكلة:

تعد الوحدات (VIE) من الموضوعات المثيرة للجدل لدى الباحثين والمنظمات المهنية، وقد انعكس ذلك على العديد من الدراسات التي ركزت على دراسة أسباب وأثر استخدام هذه الوحدات. كما يلاحظ أن الفكر المحاسبي في مجال إعداد التقارير المالية المجمع قد أستقر على ضرورة توافر شرط السيطرة في علاقة الشركات القابضة مع الشركات التابعة، سواء تحققت تلك السيطرة من خلال امتلاك الشركة القابضة أغلبية الأسهم التي لها حق التصويت في الشركات التابعة، أو من خلال سيطرة الشركة القابضة على مجلس إدارة الشركة التابعة وهو ما يعنى عدم إدماج التقارير المالية لأي وحدة (VIE) لا تتوافر فيها شرط السيطرة. وعلى الرغم

~متولى السيد متولى~

من ذلك فإن الـ(VIE)، كأحد البنود خارج الميزانية قد يصاحبه العديد من المخاطر ، حيث تقوم هذه الوحدات بتوفير الأموال اللازمة لتمويل أصول الشركة المستفيدة من خلال عقود تبرم بينهما، والشركة المستفيدة تحصل على التمويل الخارجي دون أن تلتزم صراحة بأي التزام تجاه المستثمرين الآخرين والدائنين لتلك الوحدة ، وبالتالي لن تعترف بالالتزامات الحقيقية المترتبة على سيطرتها على وحدات (VIE)، وبذلك تكون قد نقلت جانب كبير من مخاطر الأعمال وغيرها من المخاطر المالية الى طرف ثالث من خلال ما تقوم به من عمليات متبادلة مع تلك الوحدات (Bbattacharyya,a.k,2005). كما أن تأسيس وحدات (VIE) يسبب العديد من المشاكل المحاسبية الناتجة من الصفقات المتبادلة مع الشركة الأصلية أو المنتفع الأساسي ، بالإضافة الى مشكلة الاندماج مع الشركة الأصلية ، وبالتالي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها والتي تؤثر على جودة التقارير المالية .وعليه فإنه يمكن تحديد مشكلة البحث في دراسة وتحليل أثر مفهوم الوحدات (VIE) ودوافع تأسيسها الى جانب المخاطر المالية لتلك الوحدات وأثر ذلك على جودة التقارير المالية .

أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل مفهوم ودوافع تأسيس الوحدات (VIE) وعرض للمخاطر المالية لها وأثر تلك المخاطر على محتوى التقارير المالية.

أهمية البحث:

يستقى هذا البحث أهميته العلمية والعملية في ضوء المشكلات المحاسبية التي تنتج عن زيادة حجم وأنشطة البنود خارج الميزانية وأهمها الوحدات (VIE) وتأثيرها على اتجاهات الفكر المحاسبي ، وترجع أهمية البحث لكبر حجم وتنوع أنشطة تلك الوحدات وزيادة انتشارها وتعدد مخاطرها .

الدراسات السابقة للبحث :

(١) دراسة (Hartgraves&Benston,2002):

تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع الوحدات (VIE) هدفت الدراسة الى تتبع تطور المحاسبة عن تلك الوحدات خلال ٢٠ سنة قبل اعلان شركة انرون لافلاسها ، وقد أوضحت الدراسة نتيجة مهمة وهي أنه " قبل

سقوط شركة إنرون في ديسمبر ٢٠٠١ اذا حاول أى باحث أن يبحث عن كلمة (VIE) فإن نتيجة البحث سوف تكون (صفر). الدراسة أوضحت أيضا أن معظم المحاسبين لم يكونوا على دراية بهذا النوع من الوحدات قبل التحقيقات التي أجرتها الحكومة الأمريكية بسبب الخسائر الناتجة عن فشل شركة إنرون. وقد توصلت الدراسة الى أن (VIE) هي ابتكارات مالية أطلق عليها أدوات التمويل أى أن الغرض منها توفير مصادر مالية للشركة الأم- كان النشاط الأول الذي ظهرت من خلالها هو تمويل المدينين والقروض والأوراق التجارية وكان المستثمر الآخر المشارك فيها هو أحد البنوك أو مؤسسات التمويل.

٢) دراسة (KPMG,2002) :

هدفت الى تحديد ملامح المحاسبة عن الوحدات (VIE) والدراسة عرض الأسئلة الأتية والإجابة عليها قبل الأقدام على دراسة المحاسبة عن الوحدات (VIE) :

أ- ما هي الوحدات ذات المصالح المتغيرة؟

ب- ما هي المجالات الشائعة لها ؟

ج- ما هي المخاطر المرتبطة بالوحدات ذات المصالح المتغيرة ؟

وقد توصلت الدراسة للاثي: أنه لا يوجد تعريف لتلك الوحدات صادر عن الهيئات المصدرة للمعايير حتى وقت الدراسة، قدمت الدراسة مجموعة من الخصائص المشتركة لتلك الوحدات ولم تقدم تعريفا واضحا للوحدات ذات المصالح المتغيرة. توصلت الدراسة الى تحديد مجموعة من الانشطة التي تمارسها تلك الوحدات:-

١. تمويل أصول معينة بتحويلها من الشركة الأم الى الوحدة (VIE) والحصول على قيمتها، ومنها (الحسابات المدينة - حسابات العملاء- والديون على الغير - الاستثمارات المالية).

٢. تملك وتأجير الأصول الثابتة كالعقارات والالات والمعدات للشركة الأم.

٣) دراسة (Schwarcz 2003) :

أهتتمت هذه الدراسة بالمشكلات المحاسبية المترتبة على تأسيس الوحدات ذات المصالح المتغيرة من خلال دراسة حالة شركة إنرون، وتوصلت الى أن الهدف الخاص من تأسيس تلك الوحدات هو ابتكار وسائل محاسبية تساهم في خلق صفقات محاسبية بين الشركة الام والوحدات ذات المصالح المتغيرة ، كما أوضحت أن الشركة

المذكورة كرسست كل جهودها فى هذا الأتجاه بدلا من التركيز فى الأنشطة التى تنتج ربح يتم المحاسبة عنه. كما أوضحت الدراسة كيفية استخدام الوحدات فى التلاعب بالأرباح ، وحددت أن ذلك يتم عن طريق استخدام تلك الوحدات للإستثمارات عن طريق شرائها بقيم مرتفعة تحقق للشركة الأم أرباحا كبيرة فى الوقت الذى تضمن فيه الشركة ذات المصالح المتغيرة دون أن تقوم بدمج الوحدة المالية فى القوائم المالية.

(٤) دراسة (Sorcosh and Ciesielski, 2004):

لقد عرضت الدراسة مفهوما للوحدات ذات المصالح المتغيرة، كما أكدت الدراسة على أن الشكل القانونى لهذه الوحدات يمكن أن تكون فى صورة شركات توصية أو شركات ذات مسئولية محددة أو مشروع مشترك. من ناحية أخرى فان الدراسة عرضت الخصائص الأتية للوحدات ذات المصالح المتغيرة: انخفاض قيمة رأس مال تلك الوحدات .

أن هذه الوحدات لها مجلس ادارة مستقل وكذلك عمالة مستقلة عن الشركة الأم. أن تسيير و ادارة نشاطها يتم عن طريق أمناء أوأوصياء يتسلمون الأموال وينفقونها وفقا للعقد المكون لها وأن هؤلاء الأمناء يعتبرون وسطاء بين الوحدات ذات المصالح المتغيرة والأطراف المؤسسين لها.

(٥) دراسة (Fing, et al 2006) :

قام الباحث بعمل دراسة ميدانية أجريت على العديد من الشركات الامريكية. كما تناولت الدراسة أيضا قدرة الشركات الراعية على ادارة الارباح من خلال المعاملات المالية التى تتم بينها وبين الوحدات ذات المصالح المتغيرة.

وتوصلت الدراسة الى ثلاثة دوافع أساسية لتأسيس تلك الوحدات ، تتضمن ما يلى :
الدوافع الاقتصادية- دوافع التقرير المالى (التمويل خارج الميزانية- ادارة الارباح)-
آليات الحوكمة بالشركات الراعية. وقد أوضحت النتائج الميدانية للدراسة :-

ان عدد الوحدات ذات المصالح المتغيرة فى ازدياد مستمر خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٤ وخصوصا فى السنوات الأخيرة من السنوات العشرة التى غطتها الدراسة. ان عدد الوحدات ذات المصالح المتغيرة يتأثر ايجابياً بالدوافع الاقتصادية ودوافع التقرير المالى ولكنه يتأثر سلبيا بآليات الحوكمة.

٦) دراسة (ابراهيم، ٢٠٠٨) :

هدفت الى تحديد دوافع تأسيس (VIE) وكذا تحليل لظاهرة تلك الوحدات وأسباب أنتشارها وكذلك المعالجة المحاسبية لها وتحليل للوضع الحالى لتلك الوحدات فى البيئة المصرية وتوصل الباحث للنتائج التالية:-

١. نسبة الشركات التى يفترض أنها أنشأت وحدات (VIE) إلى إجمالى شركات العينة تمثل ٢٨% فى البيئة المصرية فى سنة ٢٠٠٦ والتي أستخدمت للدراسة.

٢. أن الديون طويلة الاجل وليس قصيرة الاجل هى التى تشكل دافعا لتأسيس تلك الوحدات

٣. تحسين نسبة الربحية الى حقوق الملكية تعد دافعا لتأسيس تلك الوحدات.

٧) دراسة (المليجي، ٢٠١٠) :

تناول الباحث دراسة وتحليل وتقييم وتطوير معايير الاعتراف المحاسبى للوحدات (VIE) وذلك بغرض دراسة أثار دمج الوحدات على جودة التقارير المالية للوحدات المحاسبية الدامجة، وكذلك تطوير معايير الاعتراف المحاسبى المرتبطة بالمساهمات فى الوحدات (VIE) للوحدة المحاسبية المندمجة، وقد توصل الباحث الى النقاط التالية:- لاتتوافر الفاعلية فى المعايير المحاسبية الحالية للاعتراف المحاسبى بالمساهمات فى الوحدات بغرض دمج المشروعات المشتركة، اقترح مجموعة من المعايير المحاسبية بغرض دمج الوحدات فى المشروعات المشتركة. أن تطوير معايير الاعتراف المحاسبى بالمساهمات فى الوحدات (VIE) لأغراض دمج المشروعات المشتركة من شأنه أن يؤدي الى ترشيد عمليات الدمج.

خطة البحث :- يتكون البحث من المحاور التالية:

المحور الأول: فلسفة ومفهوم لوحدات ذات المصالح المتغيرة.

المحور الثانى: دور المنظمات المهنية تجاه الوحدات ذات المصالح المتغيرة.

المحور الثالث : المخاطر المالية للوحدات ذات المصالح المتغيرة.

المحور الأول: مفهوم الوحدات ذات المصالح المتغيرة : تعتبر تلك الوحدات من

الوسائل التى تمكن الوحدات المحاسبية من ممارسة البنود خارج الميزانية، باعتبار أنها فقط مستقلة من الناحية الشكلية إلا أن جوهرها الاقصادي يجعلها تابعة وخاضعة لسيطرة الوحدة الضامنة لها ، وهذه الوحدات عبارة عن وحدة يتم أنشاؤها لغرض

محدد ولمدة محددة ومن أجل أنشطة محددة ومن أجل تحقيق منافع لشركة معينة وتأخذ شكلاً قانونياً سواء كان في شكل شركة أشخاص أو شركة مساهمة أو مشروع مشترك (Hartgraves & Benston, 2002). على ذلك فإن الوحدات الـ (VIE) عبارة عن " هيكل أعمال قانوني لا يتوافر لديها المال الكافي لتمويل نفسها حيث يتم توفير الدعم المالي لها من خلال مصدر خارجي كأن يكون من خلال شركة مساهمة أخرى، وعادة ما يتم إنشائها بواسطة شركة مساهمة من أجل اقتناء أصول أو التزامات (أبو الخير، ٢٠٠٣) بينما عرفها آخرون بأنها "هي وحدة تتأسس بغرض ممارسة نشاط معروف ومحدد منذ بدايتها مثل تشييد خطوط أنابيب الغاز، تحصيل الحسابات المدينة، تأجير الأصول، أو مزاوله أنشطة البحوث والتطوير وذلك خدمة للشركة الراعية لها .

وتتأسس الوحدة عادة بمشاركة الشركة الراعية ومستثمر خارجي يلعب دور الممول الى جانب الشركة الراعية التي تتبنى العملية الفنية أو التجارية التي تتأسس الوحدة من أجلها (Dahran, 2002). ، بناءً عليه فإن الاستثمار في الوحدات (VIE) يختلف عن الاستثمار في الشركات المساهمة والذي يجعل لإدارة الشركة حرية التصرف في أموال المستثمرين في أنشطة وعمليات متنوعة يصاحبها العديد من المخاطر . أما الاستثمار في الوحدات (VIE) فإنه محكوم بالأنشطة والمخاطر التي تحدها الشركة الراعية في عقد تأسيس تلك الوحدات .

وعرض آخرون أنها " كيان قانوني يتأسس عن طريق طرف (الشركة الراعية) يحول أصل أو أصول معينة لطرف آخر (VIE) ليقوم الطرف الأخير بتنفيذ نشاط أو عمليات مالية محددة على الأصول بحيث لا يكون لمثل هذه الوحدات أى أنشطة أخرى ولا يمارس أي عمليات مالية أخرى بخلاف تلك التي تأسست من أجلها " . قد تأخذ هذه الشركات شكل شركات توصية بسيطة أو شركات تضامن أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو مشروع مشترك (Soroosh&Ciesiclski, 2004) ، كما عرفت أيضا "بأنها وحدات يتم تأسيسها لهدف محدد ولفترة محددة ولممارسة أنشطة محددة ولخدمة مصلحة شركات معينة، والهدف العام لجميع الوحدات هو تنمية الموارد النقدية عن طريق رأس المال والاقتراض لتمويل أنشطة معينة تخدم مصالح الشركة الأم (Hartgraves&Benston, 2002). جاء هذا التعريف شاملاً من حيث تضمينه للحدود الزمنية والنظامية والاقتصادية لتلك الوحدات. في ضوء ما سبق تعد

الـ (VIE) مجالاً خصباً لوجود معاملات الأطراف ذات العلاقة غير موضح عنها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمالات التلاعب بنتائج الأعمال على غير حقيقتها من خلال إخفاء الالتزامات ، أو تولد تدفق نقدي تشغيلي وذلك عن طريق حصول الـ (VIE) على قروض تم تحويلها إلى الشركة القابضة وإظهار قيمة القرض بأنه تدفق نقدي من نشاط تشغيلي .

خصائص الوحدات ذات المصالح المتغيرة:

قدم (KPMG,2002) مجموعة من الخصائص العامة والمشاركة التي تتصف بها الوحدات ذات المصالح المتغيرة كما يلي:-

1. لها إدارة و عمالة مستقلة عن الشركة والمستثمرين المشاركين فيها.
2. أن إدارة الوحدة تتسلم الأموال وتنفقها في المجالات المخصصة حسب العقد المبرم بين الشركاء.
3. أن المشروع التجاري المشترك هو الشكل القانوني الشائع لهذه الوحدات كما أن هناك أشكال قانونية أخرى لها مثل شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة.
4. ليس لها أي نشاط تجاري آخر بخلاف ذلك المنصوص عليه في عقد الشركة أو الإتفاق المكون لها.

دوافع تأسيس الوحدات ذات المصالح المتغيرة:

هناك العديد من الدوافع التي تدفع إدارات الشركات نحو تأسيس (VIE)، ويجب الإشارة الى أن معظم هذه الدوافع تعتبر مترابطة ومرتبة على بعضها بحيث أنه لا يمكن القول بأن هناك دافعاً واحداً يدفع إدارة الشركة الى تأسيس تلك الوحدات بل يمكن أن تتعدد الدوافع كما يلي:

(1)- توفير السيولة اللازمة لإنجاز مشروعات معينة تخدم أغراض الشركة الراحية: يعتبر توفير السيولة الدافع الأساسي للشركات وراء تأسيس الوحدات (VIE) .فإدارة الشركة لا تتوقف عن التفكير في التوسع في أنشطة الشركة وتحتاج دائماً الى السيولة النقدية اللازمة لتمويل هذه الأنشطة ،لذا فإن الشركة تحاول أن تؤسس كيانا قانونياً مستقلاً يمارس نشاطاً أو مجموعة من الأنشطة المحددة التي تخضع لسيطرة الشركة الراحية.

من خلاله توفر السيولة من مصدرين:(المساهمات في رأس المال ، الاقتراض) فمن الطبيعي أن يؤسس هذا الكيان برأس المال ، ومن يراجع الوحدات

(VIE) يجد أن الشركة الراعية لا تساهم في رأس مالها إلا بنسبة بسيطة قد لا تتعدى ٢٠% وباقي رأس المال يساهم به مستثمرين آخرون. في هذه الحالة فإن المستثمر الخارجي يوفر للوحدة سيولة نقدية تعادل حصته في تلك الوحدات أيا كان شكلها القانوني. المصدر الثاني من مصادر السيولة الأموال المقترضة .

فالشركة الراعية تقدم للوحدات (VIE) دعامتين أساسيتين يمكن استخدامها في الحصول على قروض من مؤسسات الاقتراض، هاتين الدعامتين هما :- أصل معين أو مجموعة أصول تنقلها الشركة الراعية الى الوحدة تكون هذه الأصول مرتبطة بالنشاط المحدد لـ(VIE) الثانية اسم الشركة الراعية وضماتها لـ(VIE) وضمان عمليتها وضمان أي التزامات تنشأ عليها. باستخدام تلك الدعامتين يمكن للوحدات (VIE) أن تحصل على السيولة النقدية .

ولكن كيف يتم تحويل السيولة النقدية الى الشركة الراعية ؟ في الحقيقة فإن أي سيولة نقدية تتوفر للوحدات (VIE) تستخدمها في شراء أصول أو براءات أو تكنولوجيا هي في الأصل مملوكة للشركة الراعية . وبدفع قيمة تلك الأصول أو براءات الاختراع أو التكنولوجيا فإن النقدية المتجمعة للوحدات (VIE) تنتقل الى الشركة الراعية .

(٢)- ممارسة العديد من أشكال البنود خارج الميزانية :تعتبر تلك الوحدات (VIE) وسيلة لإخفاء بعض معاملات البنود خارج الميزانية (Jenny Li Zhang,2008) وذلك على النحو التالي :-

أ- أنشطة البحوث والتطوير : تنشأ هذه الوحدات بغرض تمويل هذه الأنشطة ، وبذلك تمكن من الاعتراف بتكاليف البحوث والتطوير كمصروف وتجنب الاعتراف بالالتزامات داخل الميزانية .

ب- عمليات التأجير: ويتم استخدام (VIE)بغرض إخفاء الالتزامات الخاصة بعمليات التوريق وعمليات التأجير الأصطناعي، حيث يتم إنشاء هذه الوحدات بغرض شراء أو تمويل شراء الأصل، ثم تقوم الوحدة بإعادة تأجير الأصل إلى الضامن إنها تأجير تشغيلي من خلال تسجيل مدفوعات الإيجار كمصروف وتبقى الأصول والالتزامات خارج الميزانية(Edward Ketz,J.,2003) .

ج- معاملات التوريق : يتم إنشاء هذه الشركة ويتم تحويل الأصول المالية إليها وتتم المحاسبة عنها كعملية بيع، ثم تقوم VIE بإصدار سندات مالية مقابل شراء تلك الأصول ، وهذه الوحدة تكون تابعة للضامن ومن ثم تتحقق أرباح غير حقيقية وتبقى الالتزامات خارج الميزانية.

د- خطط المعاشات ذات المزايا المحددة: يقوم صاحب العمل بتمويل خطة المعاش (ذات المزايا المحددة) والتي يحصل عليها العامل عند التقاعد ، من خلال إنشاء الـ VIE (صندوق المعاشات) تتولى تلقي تمويل الخطة من صاحب العمل واستثمارها في مقابل سداد المعاشات المقررة للعاملين فور تقاعدهم.

(٣)-تسهيل عمليات الشركة الاقتصادية والتجارية وتشمل ما يلي : تحتاج معظم الشركات الكبيرة الى الوحدات (VIE) لتسهيل عملياتها الاقتصادية سواء تلك المرتبطة بترويج المبيعات أو التي ترتبط بالتحصيل أو توفير السلع والخدمات الأساسية لمباشرة النشاط . فيما يلي تلك التسهيلات كما يلي :

أ- شراء الديون: حيث أنه في كثير من الأحيان فإن استبعاد الالتزامات من الميزانية يمكن الشركة من الحصول على مزيد من القروض وخصوصا إذا كانت هناك قيود على حجم الائتمان الذي يمكن أن تحصل عليه الشركة إذا اعترفت بالديون التي حصلت عليها من خارج الميزانية كديون صريحة في الميزانية.

ب- تأخير الأصول: يعتبر الإيجار طويل الأجل مصدراً من مصادر التمويل خارج الميزانية فعقد الإيجار التمويلي هي أقدم طرق التمويل خارج الميزانية وأكثرها شيوعاً فهي تعتبر أداة عملية لتحقيق بعض المنافع لطرفين أو ثلاثة في كثير من الأحيان

ج- البحوث والتطوير: شارع في الآونة الأخيرة إجراء أنشطة البحوث والتطوير من خلال شركة تتأسس خصيصاً لهذا النشاط وعادة ما يطلق عليها شركات البحوث والتطوير ،في هذه الحالة فإن الشركة الأصلية ، تكون بذلك قد تخلصت من معالجة نفقات البحوث والتطوير كنفقات إيرادية حسب متطلبات المعايير المحاسبية، وتكون في نفس الوقت قد حصلت على تمويل خارج الميزانية لنشاط من أهم أنشطتها التي تؤثر في مستقبل الشركة لسنوات طويلة .

د- تمويل أنشطة الاستثمار العقاري: تستخدم الوحدات (VIE) في تمويل الأنشطة العقارية بصورة كبيرة وذلك لأن الاستثمار العقاري تتسم بضخامة رأس المال اللازم

~متولى السيد متولى~

، وطول فترة التمويل اللازمة، وبناءً عليه تستخدم الوحدات في هذا الجزء للقيام بنوعين من الاستخدامات هما (استخدامها كمقترض لقروض الرهن العقاري- تمويل الاستثمارات العقارات الخاصة بنظام المشاركة بالوقت).

٤- **حوافز الإدارة:** يقصد بحوافز الإدارة كافة أشكال الحوافز المادية الناتجة عن بسط سلطاتهم على عدد من الوحدات والشركات التابعة، فهذا الى جانب أنه يتيح لهم حوافز مادية فإنه يتيح لهم تعدد السلطات والصلاحيات وممارسة أكبر قدر من التأثير الفعال في أداء الشركات ولقد ناقشت (ابراهيم، ٢٠٠٨) أسباب سقوط شركة أنرون وأوضحت تلك الدراسات أن المستفيدين الأساسيين من تأسيس الوحدات (VIE) هم مديرو الشركة وذلك من خلال الاتي:- أ- أن من أقدم على تأسيس الوحدات ذات مصالح متغيرة هم المديرين أنفسهم.

ب- أن دوافع التربح والكسب كانت السبب والنتيجة المباشرة وراء قرارات إدارة شركة أنرون بتأسيس وحدات (VIE) بشكل مبالغ فيه.

ج- أن الحوافز الإدارية دفعت المديرين نحو ارتكاب الأخطاء والمخالفات الأمر الذي انتهى بهم الى أحكام قضائية قاسية.

المحور الثاني: دور المنظمات المهنية تجاه الوحدات ذات المصالح المتغيرة : معايير المحاسبة الأمريكية :

عندما فشلت شركة أنرون بسبب الشبكة المعقدة من الوحدات (VIE) التي أسستها ، وترتب على ذلك عواقب اقتصادية وخيمة ، شعر كل من هيئة سوق المال الأمريكية الـ (SEC) ، ومجلس معايير المحاسبة المالية الـ (FASB) بحرج بالغ أمام الأوساط المالية والقانونية والسياسية نتيجة لأن السقوط جاء مفاجئاً لم يخضع لأي تقديرات أو تنبؤات (Hartgraves and Benston,2002).

على إثر ذلك قدمت الـ (SEC) تفسيرات سريعة تطالب فيها بتضمين تقرير مجلس الإدارة المنشور ضمن التقرير المالي إفصاح عن أي وحدات أخرى لم تدخل في التقارير المالية المجمعة، كما تفصح أيضاً عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وخصوصاً تلك التي تتم من خلال وحدات vie (SEC,2005).

وفى أعقاب التعديلات القانونية المشار إليها أصدر الـ (FASB)، فى أغسطس ٢٠٠٢ مسودة تتضمن تفسيرات مقترحة للمعيار ٩٤ الخاص بدمج التقارير المالية بالوحدات (VIE) .

ولقد أوضح المشروع في مقدمته أن الموعد النهائي لإصدار التفسير منتصف مارس ٢٠٠٣ .

وأهم ما في هذا المشروع أنه طالب بدمج التقارير المالية لتلك الوحدات في تقارير الشركات بحيث تدمج تقارير كل وحدة في تقارير الشركة التي تعتبر المستفيد الرئيسي منها، وهنا فإن المجلس قد تخطى عن حذره في تحديد مفهوم السيطرة الذي ربطه مرارا بحق التصويت وتبنى هنا المصلحة المالية على أساس من له المصلحة الوحيدة أو من له مصلحة تفوق مصلحة المرتبطين الآخرين بالوحدة ، فالطرف الذي له مصلحة أكبر يعتبر المستفيد الرئيسي من الوحدة ويتعين عليه دمج التقارير المالية لها ، أما غيره من أصحاب المصلحة فعليهم الإفصاح في الايضاحات المرفقة بالميزانية عن هذه الوحدات وعلاقتهم بها والآثار المالية المترتبة على تلك العلاقة وفي هذا الصدد فإن (FASB) فرق بين نوعين من الوحدات (المليجي، ٢٠١٠)

النوع الأول :

هو وحدات تمتلك الشركة حصة كافية فيها تتيح لها تقديم معظم الدعم المالي لهذا النوع من الوحدات. في هذه الحالة فإن شرط السيطرة محقق من خلال حق التصويت المستخدم كأساس لدمج التقارير المالية للشركات التابعة.

النوع الثاني :

وحدات لا يقدم لها الملاك الفعليين الدعم المالي الكافي لممارسة الوحدة لأنشطتها. وفي هذه الحالة فإن السيطرة تتحقق لمن له المصلحة المالية في الوحدة، وهنا أدخل المجلس مظهراً آخر للسيطرة قائم على أساس المصلحة المالية . وقد أوضح المجلس أن الدعم المالي وبالتالي المصلحة المالية تتحقق عندما تقدم الشركة أى تسهيل من التسهيلات المالية مثل ضمان القروض أو تأجير معداتها أو حق شراء منتجاتها ... إلخ من الترتيبات المالية التي تجعل الوحدة تابعة في نشاطها للشركة . وفي حالة تعدد الشركات ، فإن المستفيد الرئيسي هو صاحب الدعم والمصلحة المالية الأكبر ويتعين عليه دمج التقارير المالية لهذه الوحدة .

التفسير الأمريكي رقم (٤٦) المعدل – ديسمبر ٢٠٠٣ :

أنه وفقاً لهذه النشرة فإن الشركة الأم تقوم بدمج الوحدات التابعة والتي تكون خاضعة لسيطرتها من ناحية المنافع المالية، ويكون ذلك في حالة امتلاكها لغالبية حقوق التصويت، وهذا يعني أن الشركات تقوم بدمج الوحدات التابعة لها إذا كانت

تمتلك السيطرة على شركاتها التابعة وذلك في حالة ملكية نسبة أكبر من ٥٠% من حقوق التصويت في الشركات التابعة مع إظهار حقوق الأقلية بالقوائم المالية لها، فضلاً عن استبعاد الأرصدة والعمليات الداخلية التي تتم بين الوحدتين، حيث تم ملاحظة أن هناك قوائم مالية مجتمعة لبعض الشركات لا تتضمن وحدات (VIE) بالمقارنة مع شركات أخرى لها ظروف مماثلة (FASB, 2003, Interpretation No, 46) وهذا يعني أن مدخل حقوق التصويت وفقاً لنشرة البحوث المحاسبية يعتبر مدخلاً غير فعالاً في تعريف السيطرة على المصالح المالية في الوحدات التي تكون غير خاضعة للسيطرة من خلال حقوق التصويت.

ويؤدي التفسير الأمريكي رقم (٤٦) إلى تحسين جودة التقارير المالية، حيث يساعد في تحسين خاصية القابلية للمقارنة بين الوحدات المحاسبية التي تشترك في أنشطة متشابهة، ويرى FASB أن هذا التفسير من شأنه أن يحسن من جودة التقارير المالية من خلال التعديلات المرتبطة بقوائم المفاهيم التالية (FASB, "Interpretation No, 46") وقدم التفسير الأمريكي رقم (٤٦) تعريف العديد من المصطلحات الهامة منها: الوحدة (VIE)، المستفيد الرئيسي، الخسائر المتوقعة والعوائد المتبقية المتوقعة، والمصالح المتغيرة Variable Interests .

المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٦٧) يونيو ٢٠٠٩ بعنوان تحسين للتفسير الأمريكي رقم (٤٦) دمج (VIE):

قام FASB هذا المعيار وذلك لمعالجة أوجه القصور التي يتضمنها التفسير رقم (٤٦) والتي من أهمها: عدم ملاءمة وعدم كفاية قواعد الدمج الواردة بالتفسير نتيجة اشتغالها على شروط كمية تسمح للوحدات المحاسبية بالتحايل عليها وتجنب عمليات الدمج وترفع من درجة المخاطرة التي يتعرض لها الضامن أو المستفيد الرئيسي، فضلاً عن وجود صعوبات في تطبيق هذه القواعد نتيجة وجود مشاكل في حساب قيم الخسائر المتوقعة والعوائد المتبقية المتوقعة وذلك لضعف إرشادات التطبيق المرتبطة بحساب هذه القيم مثل احتمالات تحقق التدفقات النقدية ومعدل الخصم المناسب. وقد جاء المعيار المحاسبي الأمريكي بالعديد من التغييرات عن التفسير رقم (٤٦)، ويعتبر من أهمها تغيير شروط الدمج، وضرورة التقييم المستمر لكل من المستفيد الرئيسي والوحدات ذات المصالح المتغيرة، وتعزيز الإفصاح وإدخال

الوحدات ذات الغرض الخاص المؤهلة (QSPE) ضمن الدمج، وفيما يتعلق بشروط الدمج قام المعيار بإزالة المدخل الكمي الذي يتطلب تحليل معين وشروط كمية معينة لتحديد المستفيد الرئيسي بناء على غالبية العوائد المتبقية أو الخسائر المتوقعة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت المصالح متغيرة في الـ (VIE) تعطيه السيطرة على المنافع المالية في تلك الوحدة ووفقاً لذلك يتحدد المستفيد الرئيسي بناء على توافر شرطين هما (عبد العليم، ٢٠١٣):-

أ- القدرة أو السلطة على توجيه أو إدارة أنشطة الوحدة ذات المصالح المتغيرة والتي لها معظم التأثير الهام على الأداء الاقتصادي للوحدة.
ب- التزام باستيعاب خسائر وحق في استلام منافع من الوحدة ذات المصالح المتغيرة والتي يمكن أن تكون هامة بالنسبة لتلك الوحدة.
وفيما يتعلق بشروط الاعتراف المحاسبي بـ (VIE) فإن المعيار لم يغير من تعريف (VIE) وإنما عدل عن شروط الدمج وفقاً للتفسير رقم (٤٦) حيث أشرط لاعتبار الوحدة ذات مصالح متغيرة أن يكون:-

أ- إجمالي حقوق المساهمين أو استثمارات الملكية ذات الخطر غير الكافي للسماح للوحدة بتمويل أنشطتها بدون دعم مالي إضافي، والذي يتم تقديمه بواسطة أي أطراف بما فيها أصحاب الملكية، أو كمجموعة.
ب- أن استثمارات الملكية ذات الخطر لا تتضمن الخصائص التالية للمنافع المالية الخاضعة للسيطرة :-

١. القدرة من خلال حقوق التصويت أو من خلال حقوق مشابهة على اتخاذ قرارات لها معظم التأثير الهام على أنشطة الوحدة الاقتصادية.

٢. الالتزام باستيعاب الخسائر المتوقعة للوحدة، وهذا يعني أن المستثمرين في الوحدات ذات المصالح المتغيرة ليس عليهم التزام بتحمل الخسائر المتوقعة للوحدة.

٣. حق استلام العوائد المتبقية المتوقعة للوحدة، وهذا يعني أن المستثمرين في الوحدات ذات المصالح المتغيرة ليس لهم حق استلام العوائد المتبقية المتوقعة للوحدة.

وللتأكد من أن إجمالي حقوق المساهمين أو استثمارات الملكية ذات الخطر غير كافي للسماح للوحدة بتمويل أنشطتها بدون دعم مالي إضافي فقد تضمن المعيار

~متولى السيد متولى~

تطوير إرشادات الدمج في ضوء تحليل وصفي نوعي بدلاً من التحليل الكمي، ويتم التقييم النوعي لمدى كفاية استثمارات الملكية تحت الخطر من خلال توافر شرطان هما (المليجي، ٢٠١٠).

- أن تكون الوحدة قد تم تنظيمها بحيث تستطيع تمويل أنشطتها بدون الحاجة إلى تمويل إضافي.
- أن يكون لدى الوحدة استثمارات ملكية تكون على الأقل مثل المتاحة للوحدات الأخرى التي تفتني أصولاً مشابهة بجودة مثيلة وتعمل دون الحاجة إلى تمويل إضافي.

وفي حالة توافر هذان الشرطان فإنه لا يجوز القيام بدمج الوحدة في هذه الحالة باعتبار أنه يكون قد انتفى أحد شروط الدمج بالنسبة للوحدة (VIE) وهو أنها أصبحت ليست في حاجة إلى تمويل إضافي لتمويل أنشطتها. وفيما يتعلق بشروط الاعتراف المحاسبي بالمستفيد الرئيسي فقد تضمن المعيار أنه يجب أن يتوافر في المستفيد الرئيسي القدرة على توجيه أنشطة الـ (VIE)، ولتقييم القدرة أو القوة فإنه يجب على المنشأة أن تراعي غرض وإنشاء الـ (VIE) والمخاطر التي تولدت عنها والتي ترتبط بملاك المصالح المتغيرة، ومن أجل تقييم الغرض والإنشاء يجب على المنشأة أن تراعي طبيعة أنشطة الوحدة متضمنة العقود التي تكون تلك الوحدة طرفاً فيها، وطبيعة المصالح المتغيرة، ويجب كذلك مراجعة وتقييم مستندات الحوكمة الخاصة بها، والاتفاقيات والترتيبات التعاقدية وكذلك تقييم المخاطر التي تم خلقها بواسطتها وترتبط بملاك المصالح المتغيرة. دون ان يقتصر ذلك على (عبد العليم، ٢٠١٣).

- مخاطر الانتمان
- مخاطر معدل الفائدة
- مخاطر التقلبات في العملات الاجنبية
- مخاطر أسعار السلع الاساسية
- مخاطر أسعار الأسهم. – المخاطر التشغيلية.

ويتضح مما تقدم أن المنشأة تستطيع تقييم مدى القدرة على توجيه أنشطة الوحدات (VIE) من خلال تحديد الأنشطة التي لها تأثير هام على الأداء الاقتصادي للوحدة، وتقييم مدى وجود القوة من قبل المنشأة في توجيه وإدارة هذه الأنشطة،

~متولى السيد متولى~

ويراعى أنه إذا تحقق وجود القوة فى توجيه هذه الأنشطة يكون قد تحقق الشرط الأول من شروط الاعتراف بالمستفيد. وعمليا يلاحظ أن تدخل المنشأة فى إنشاء وتكوين الوحدات (VIE) يشير الى أن المنشأة تملك الفرص والحافز لوضع الترتيبات التى بموجبها تصبح المنشأة مالكة للقوة فى توجيه أنشطة الوحدة (VIE) (المليجى، ٢٠١٠).

أما فيما يتمثل فى معايير المحاسبة الدولية والمعايير المصرية لم يرد صراحة أى معالجة محاسبية لتلك الوحدات فى تلك المعايير بعكس المعايير الأمريكية.

المحور الثالث : المخاطر المالية للوحدات ذات المصالح المتغيرة :

تخضع الأنشطة الأستثمارية لأى وحدة أقتصادية لنوعين من المخاطر وهما مخاطر الأعمال (Business Risk) والمخاطر المالية (Financial Risk)، ومخاطر الأعمال تنتج عن عنصر عدم التأكد الناتج من عدم توافر المعلومات الكاملة أمام متخذى القرارات ، والبيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية .أما المخاطر المالية فهى تتعلق بتركيبية الهيكل التمويلى للوحدة الاقتصادية ، وتناسب هذه المخاطر تناسباً إيجابياً مع نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية.

كما يقصد بالمخاطر المالية التذبذب فى صافى الربح بعد الضريبة ، أى التذبذب فى العائد للملاك (حملة الأسهم العادية) ، بسبب إستخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة فى فوائد القروض وتوزيعات الأسهم الممتازة، فالمنشأة التى تتحمل قدراً كبيراً من التكاليف الثابتة تتعرض لتغير بمعدل أكبر فى العائد المتاح للملاك نتيجة لتغير بمعدل أقل فى صافى الربح، ويطلق على هذه الظاهرة بالرفع المالى فإن زيادة صافى الربح بنسبة معينة يصاحبها زيادة فى العائد المتاح للملاك بنسبة أكبر ، ومن ناحية أخرى إذا إنخفض صافى الربح بنسبة معينة فلا بد أن يصحب ذلك انخفاض فى العائد المتاح للملاك بنسبة أكبر (هندي، ١٩٩٨) من ناحية أخرى يترتب على التمويل خارج الميزانية التزمات وقيم مالية لا تتأثر بها التقارير المالية ، وبالتالي لا تؤثر ظاهرياً على نسبة المديونية ، مما قد يؤدي الى قرارات خاطئة من جانب مستخدمى التقارير المالية وذلك بسبب صعوبة الوصول الى القيمة الحقيقية للديون أو التكاليف التعاقدية التى تتحملها الشركة مستقبلاً.

وقد قام أحد الباحثين (Wild, J.J.,K.R.Suberamanyam & R.F.Halsey, 2007 التحقق من أثر الالتزامات خارج الميزانية لعدد من البنود

خارج الميزانية مثل التأجير التمويلي والمعاشات والتوريق على نسب المديونية وخاصة نسبة الديون الى حقوق الملكية وأشارت النتائج الى إعتد تحليل عقد التأجير التمويلي الى التعامل معه كأنه عقد للتأجير الرأسمالي وأثر ذلك على إعادة تقدير القيمة الحالية لمدفوعات التأجير ومعدل الخصم ومعدل الفائدة من البيانات التي تم الإفصاح عنها في الإفصاحات المتممة للتقارير المالية ، وتم تعديل نسبة الديون الى حقوق الملكية فأصبحت نسبة إجمالي الديون الى حقوق الملكية ٢,٥% بعد أن كانت ١,٥٣% ونسبة الديون طويلة الاجل الى حقوق الملكية ١,١١% بعد أن كانت قبل التعديل ٠,٢١%، أعتد تحليل المعاشات ومكافأة نهاية الخدمة على الالتزامات غير المعترف بها في التقارير المالية والمفصح عنها في الإفصاحات المتممة للتقارير المالية ويتم التحليل من خلال ما يتم التقرير عنه ثم تعديل التقارير المالية وجد نسبة الديون طويل الاجل الى حقوق الملكية أرتفعت بعد التعديل من ٠,٤١٥% الى ١,٢٥% وبالتالي زيادة الرفع المالي والمخاطر المالية.

أما عملية التوريق وما يتبعها من استبعاد الحسابات المدينة من الميزانية ، واعتبار عملية التحويل تماثل عملية البيع وعدم ظهور الديون التي تحصل عليها الوحدات ذات المصالح المتغيرة في التقارير المجمعة، إعتد التحليل على إعتبار عملية بيع الحسابات المدينة تماثل عملية الحصول على قرض ، فتم الإبقاء على قيمة القرض الى الالتزامات بنفس قيمة هذه الحسابات ، وكانت النتيجة زيادة نسبة الديون الى حق الملكية الى ٢,١٧% بعد أن كانت ١,٥%.

المخاطر المالية في ظل المعايير المحاسبية:

على الرغم من أهمية المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية في أنها تعطى مؤشر أو إنذار مبكر عن التهديدات التي يمكن أن تواجه الشركة وقد تؤدي بها الى الإفلاس إلا أنه من الملاحظ وجود قصور في الإصدارات الخاصة بمعايير المحاسبية المالية الدولية ، وكذلك النشرات الصادرة عن هيئة سوق المال (SEC) المرتبطة بالإفصاح عن المخاطر المالية للبنود خارج الميزانية بصفة عامة والوحدات (VIE) بوجه خاص حيث أنها ركزت على نوعية محددة من تلك المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية والمشتقات ،ومن أهم هذه الإصدارات:

- النشرة رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٧ : صادرة عن هيئة سوق المال (SEC) التي طالبت من الشركات الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالمشتقات

~متولى السيد متولى~

المالية فى الإفصاحات المتممة للتقارير المالية مع وصف لكل من المعلومات الكمية والنوعية لمخاطر السوق المرتبطة بالأدوات المالية والناجمة عن التغييرات غير المرغوب فيها على القيمة العادلة لتلك الأدوات نتيجة للتغيرات فى معدلات الفائدة ، ومعدلات تبادل العملات الأجنبية ، وغيرها من الأسعار والمعدلات السوقية .

■ معيار FASB رقم ١٠٥: شمل الإفصاح عن مخاطر المشتقات المالية .
■ معيار FASB رقم ١٣٣: شمل معلومات عن المخاطر وتأثيرها على قرارات المستثمرين.

■ معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية الإفصاح والعرض: وهو المعيار المقابل للمعيار الدولي ٣٢ ركز على المخاطر الكامنة فى الأدوات المالية المشتقة مثل المخاطر الائتمانية ، والمخاطر السوقية ، والمخاطر القانونية ، والمخاطر الرقابية والتقرير عن المخاطر المرتبطة بالاصول المالية، كما يجب على المنشأة أن توضح أهدافها وسياستها بالنسبة لإدارة المخاطر المالية بما فى ذلك سياسية التغطية بالنسبة لكل نوع من المعاملات المتوقعة والتي يتم المحاسبة عنها باستخدام محاسبة التغطية أو التحوط (العقلى، ٢٠٠٩).

■ ما أصدرته هيئة سوق المال SEC لعام ٢٠٠٣: فى ظل المتطلبات النظامية والمحاسبية لأنشطة التمويل خارج الميزانية وذلك ضمن تقرير الإدارة المرفق بالتقرير السنوى ، وما أصدرته عام ٢٠٠٥ من ضرورة وجود شفافية فى الإفصاح عن المعاملات خارج الميزانية والوحدات ذات المصالح المتغيرة.

وبالرغم من استمرار جهود المنظمات المهنية فى إصدار معايير محاسبية تحد من مفردات البنود خارج الميزانية مثل المعايير الخاصة بالمشتقات المالية ومنح الأسهم ، والمعاشات والتقاعد وذلك لمواجهة ميل الشركات للحفاظ على الترتيبات المالية خارج الميزانية إلا أن يوجد قصور فى الاهتمام بالمخاطر المصاحبة للبنود خارج الميزانية وبصفة خاصة أنشطة الوحدات (VIE) (المرجع السابق).

المخاطر المالية وقرارات مستخدمي التقارير المالية:

إن العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية لأنشطة الوحدات (VIE) وقرارات مستخدمي القوائم المالية لم تتناولها الدراسات المحاسبية بطريقة مباشرة. ولكن معظم الدراسات تناولت مدى ملائمة المخاطر risk-relevant Information للبنود خارج الميزانية أو القيمة الملائمة للاعتراف مقابل الإفصاح Recognition versus disclosure ، وقد وجدت علاقة نظرية وتطبيقية بين الرفع المالي لهذه البنود والقيمة السوقية لحقوق الملكية ، وأن التمويل من خارج الميزانية يضيف قوة تفسيرية إضافية لنموذج الانحدار المتعدد للمتغيرات، وخلصت الى أهمية تقييم المخاطر بالاعتماد على كل الاصول والخصوم داخل وخارج الميزانية On-or-off Balance Sheet (Bergsman ,S.2002) (يجد الإشارة الى ان المخاطر المالية تؤثر مباشرة على صافي التدفقات النقدية أو تسبب خسائر في قيمة الأصول والإلتزامات وتشمل مخاطر السوق Market Risk ، ومخاطر الائتمان Credit Risk ، ومخاطر التشغيل Operational Risk ، ومخاطر السيولة liquidity Risk ، كما أنها متغير له أثر على حدوث الفشل المالي وما يتبعه من مخاطر الافلاس مما يمكن القول أن نقص المعلومات عن المخاطر المالية أحد الاسباب الرئيسية لضعف الإفصاح المحاسبى مما يجعل المعلومات المحاسبية الحالية لا تتلائم مع اتخاذ القرارات والتنبؤ، مما يتطلب أهمية توافر نماذج كمية لقياس هذه المخاط (Cabedo J.D.,J.M. Tirado,2004) .

أشار آخر الى وجود فجوة معلومات مرتبطة بالمخاطر التي يتم الإفصاح عنها وتؤثر على قرارات مستخدمي التقارير المالية، وأن حجم الإفصاح عن المخاطر يتوقف على عوامل متعددة منها حجم الشركة ونوع المعلومات المفصح عنها مالية أو غير مالية ومستوى أو حجم المخاطر التي تمر بها الشركة معبراً عنها بنسب الرفع المالي، بالإضافة إلى ما إذا كانت تعبر عن معلومات تاريخية عن المخاطر أو معلومات مستقبلية في ظل ظروف عدم التأكد (Linsley) M.,P.J. P (Shrives, 2006) ولعل خير مثال على ذلك ما قامت به شركة إنرون من إستخدام الوحدات (VIE) وعمليات التوريق كوسيلة للتلاعب في التقارير المالية وجعل ديون الشركة الاصلية خارج الميزانية ، فالصفقات التي قامت بها الوحدات (VIE) غير واضحة وأدت الى تحويل مخاطر التمويل من الشركة الاصلية الى الوحدات

(VIE) ومستثمريها، وقد إعتمدت على قواعد محاسبية غير واضحة ولا تضم عملية الإندماج مع الوحدات (VIE) ، كما أن صعوبة عملية التوريق وإختلاف إدارة الأصول المحولة في كل من الشركة الاصلية والوحدات ذات المصالح المتغيرة يؤدي الى عدم ملائمة أو صعوبة فهم المعلومات الناتجة من التقارير المالية، وذلك ناتج من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين مستثمري الشركة الأصلية وأصحاب الإصول المحولة ومستثمري الوحدة (VIE) وما يترتب عليها من صراع في الاهداف بينهم. كما أكدت إحدى الدراسات (حسن ، ٢٠١١) على أن المعلومات التي تقدمها الشركات عن مخاطر الأدوات المالية والمشتقات تسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات بالنسبة للمستثمر ، حيث تستخدم الشركات استراتيجيات مختلفة لإدارة المخاطر ، مما يؤثر على تقدير المستثمر لمخاطر المشتقات المالية.

الإفصاح عن المخاطر المالية :

في ضوء ماسبق يلاحظ أن الأنشطة التي تقوم بها الوحدات ذات المصالح المتغيرة ينتج عنها التزامات غير معترف بها في التقارير المالية للشركة المستفيدة، وهذه الالتزامات التي غالباً خارج الميزانية للشركة المستفيدة تؤدي الى زيادة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الإقتصادية والتي قد تؤدي بها الى الإفلاس ، وبالرغم من ذلك نجد أن هناك قصور في معايير المحاسبة المتعارف عليها لمعالجة هذه المشكلة، بالإضافة إلى أهمية الإفصاح عن المخاطر المالية بالنسبة لمستخدمى التقارير المالية. ولغرض تحقيق الهدف من الدراسة في تحديد المخاطر المالية المرتبطة بالأنشطة التي تقوم بها الوحدات ذات المصالح المتغيرة ، سوف يتم أولاً: تحديد المتغيرات المصاحبة للبند خارج الميزانية التي تمارسها تلك الوحدات VIE وخاصة المرتبطة بالالتزامات والتي يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للتقارير المالية وذلك على النحو التالي:.

الأنشطة التي تمارسها الوحدات ذات المصالح المتغيرة: تمارس الوحدات ذات المصالح المتغيرة العديد من اشكال البنود خارج الميزانية منها :

- ١- عمليات التأجير التمويلي.
- ٢- عقود تمويل المشروعات:
- ٣- أنشطة البحوث والتطوير
- ٤- المشتقات المالية

٥- تأسيس الشركات التابعة:

٦- عمليات التوريد

التقرير عن المخاطر المالية للأنشطة التي تمارسها الوحدات ذات المصالح المتغيرة.
أ-الهدف من التقرير عن المخاطر المالية :

تزداد أهمية التحليل المالى للتقارير المالية لغرض تقييم جودة المعلومات المحاسبية ، ولكى تعطى التقارير المالية صورة واضحة عن ظروف ونشاط الوحدة الاقتصادية ، ولتحقيق ذلك لابد من الأخذ فى الاعتبار المعلومات التى يتم الإفصاح عنها فى الإيضاحات المتممة للتقارير المالية، فالمعلومات عادة ما يحدث لها فلترة بسبب القواعد المحاسبية المتعارف عليها بسبب حرية الإدارة فى الاختيار بين هذه القواعد المحاسبية، وذلك يعمل على تشويه جودة المعلومات فى التقارير المالية، فعلى سبيل المثال تقوم الإدارة بتعديل عقود التأجير التمولي لتقابل المعايير المحاسبية المتعارف عليها لتجعل هذه العقود خارج الميزانية وبالتالي تخفض من نسبة الديون إلى حقوق الملكية الظاهرة فى الميزانية (العقلى، ٢٠٠٩).

والهدف من التقرير والإفصاح عن المخاطر المالية للأنشطة الوحدات (VIE) وذلك فى ظل حدود البحث وهو التحقق من أثر هذه المخاطر المالية على قرارات مستخدمى التقارير المالية وقرارات المستثمرين وأصحاب المصالح، فمن المتوقع زيادة المخاطر المالية لتلك الوحدات التى تمارس العديد من البنود خارج الميزانية مما قد يعرضها لمخاطر الإفلاس ، وذلك سوف يؤثر بدوره على تقييم مراقب الحسابات .
ب-أساليب قياس المخاطر المالية:

توجد عدة أساليب لقياس المخاطر المالية منها الاساليب الاحصائية مثل الانحراف المعياري أو النسب المالية أوستخدم نماذج التنبؤ بالافلاس . فبعض الأبحاث استخدمت الانحراف المعياري كبديل لقياس المخاطر (Ely,K.M.1995)، فكلما زاد الانحراف المعياري للعائد السوقى مثلاً زادت المخاطر كما يمكن قياس المخاطر عن طريق الرفع الكلى الذى يعكس مستوى كل من الرفع التشغيلي والرفع المالى اللذان يعكسان معاً درجة التقلب (المخاطر) التى تتعرض لها مكونات معدل العائد على حقوق المساهمين . فالرفع التشغيلي يقيس التقلب الذى يتعرض له صافى ربح التشغيل (التقلب فى ربحية قرارات الإستثمار) بسبب التغير فى حجم المبيعات ويسمى بدرجة الرفع التشغيلي ،والرفع المالى فيقيس التغير فى صافى الربح قبل

الضريبة نتيجة للتغير في صافي ربح التشغيل (التقلب في ربحية قرارات التمويل) ويسمى بدرجة الرفع المالي (هندی، ٢٠٠٩).

وتناولت (Revsine et al,2005) علاقة المخاطر المالية بأحداث الشركة مثل الافلاس واعتمدت هذه الدراسات على نماذج الإنحدار المتعدد للمتغيرات في معرفة أثر المخاطر المالية الناتجة من أنشطة التمويل خارج الميزانية بالالتزامات خارج الميزانية.

وقد نتج عن ذلك زيادة القوة التفسيرية للنموذج ، وذلك يدل على أن تعديل النسب المالية في النموذج لتأخذ في الاعتبار الأثر الناتج من البنود خارج الميزانية له أهمية إحصائية ، وبالتالي له قيمة معلوماتية يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي التقارير المالية.

واهتمت دراسات أخرى بالإفصاح عن المخاطر المالية أو المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المخاطر وتم استخدام القيمة الملائمة والمحتوى المعلوماتي كبديل لقياس المخاطر وأثرها على قيمة المنشأة (Revsine et al,2005).

ويتطلب قياس المخاطر المالية كل من السيولة قصيرة الأجل والسيولة طويلة الأجل، وقد قام أحد الباحثين بقياس المخاطر المالية باستخدام الأساليب التالية :

- قياس اتجاهات البيانات للمقارنة بين مجموع الاصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ ومجموع القروض والتسهيلات الائتمانية.
- قياس اتجاهات البيانات للمقارنة بين مجموع حقوق الملكية ومجموع القروض والتسهيلات الائتمانية.
- استخدام النسب المحاسبية وهي احتساب رأس المال العامل ونسبة التداول ونسبة السيولة لقياس السيولة قصيرة الأجل ، واحتساب نسبة مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية إلى مجموع حقوق الملكية لقياس السيولة طويلة الأجل.

الملخص والنتائج والتوصيات:

تستحوذ وحدات (VIE) على اهتمام مجتمع الأعمال الدولي وذلك نتيجة الأحداث التي وقعت خلال الفترة الأخيرة أهمها الانهيارات المالية التي تعرضت لها معظم أسواق المال في دول العالم المختلفة وخاصة أزمة شركة آنرون للطاقة عام ٢٠٠١، وقد كانت هناك انتقادات عديدة تشير إلى ضعف إجراءات ومعايير المحاسبة عن هذه الوحدات بصفة خاصة والبنود خارج الميزانية بصفة عامة، إلى جانب ظهور العديد من المخاطر الناتجة عنها، مما ساهم في سهولة استخدامها ضمن أساليب المحاسبة الاحتياطية وإدارة الأرباح للتلاعب بالتقارير المالية ومن ثم التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية. لذلك استهدف البحث تناول (VIE) من خلال استعراض مفهومها والأسباب والدوافع المختلفة لتأسيسها وتم استعراض دور المنظمات المهنية تجاهها والمخاطر المالية لتلك الوحدات وأثرها على جودة التقارير المالية.

نتائج البحث: من خلال ما سبق توصل الباحث للنتائج التالية:-

١. أن البنود خارج الميزانية أحد الابتكارات المالية التي قدمت إلى السوق المالي خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين في العديد من منشآت الأعمال وخاصة المالية.
٢. أثارت البنود خارج الميزانية العديد من المشكلات المحاسبية في أنها لا تظهر آثارها على القوائم المالية وبالتالي يصعب تتبع آثارها من جانب المستخدمين وذلك نظراً لصعوبة المعالجة المحاسبية عن هذه البنود ذات الطبيعة المعقدة والمتشابكة.
٣. تعتبر (VIE) أحد البنود خارج الميزانية الهامة والمعقدة محاسبياً والتي تستخدم لإخفاء معاملات البنود خارج الميزانية الأخرى مثل (عمليات التوريق - عمليات التأجير التمويلي- عمليات البحوث والتطوير R&D-خطط المعاشات والمنافع التالية للتقاعد) الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد المعايير المحاسبية وصعوبة فهمها.
٤. يوجد قصور من قبل المنظمات المهنية في معالجة المشكلات الخاصة بالبنود خارج الميزانية عامة والوحدات (VIE) خاصة لفترة طويلة من الزمن الأمر

الذي جعلها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بشكل لا يمكن المستخدمين من تتبع آثارها على القوائم المالية الأخرى.

٥. وجود قصور في المعالجة المحاسبية للوحدات ذات المصالح المتغيرة على مستوى المعايير الدولية حيث لا توجد معايير دولية تناولت هذه البنود على الرغم من تزايد انتشارها وبالتابعية أيضا عدم وجود معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن تلك الوحدات.

التوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية:-

١. يوصى الباحث القائمين على هيئة سوق المال بأهمية طلب تجميع القوائم المالية للوحدات (VIE) باعتبارها المعالجة المحاسبية المقبولة بصرف النظر عن نسب الملكية في تلك الوحدات .
٢. يوصى الباحث بالتوسع في إصدار معايير محاسبية بشأن دماج قوائم (VIE) مع القوائم المالية للشركة الراعية وذلك تحقيقاً لمزيد من الإفصاح والشفافية.
٣. يوصى الباحث بإصدار معيار محاسبي ينظم المعالجة المحاسبية للبنود خارج الميزانية مما يشجع على ممارسة تلك البنود لما لها من آثار ايجابية على الوضع المالي لمنظمات الأعمال ،حيث أن المشكلة ليست في تلك البنود ولكن المشكلة في كونها خارج الميزانية .

البحوث المستقبلية المقترحة:

١. يوصى الباحث بأهمية الإفصاح عن المخاطر وعدم التأكد في التقارير المالية ، وضرورة فهم كيفية تقييم وإدراك المستثمر للمخاطر لمعرفة رد الفعل تجاه الإفصاح عن المخاطر ، وأهمية وضع محددات للمخاطر المالية وكيفية تقديرها لتحسين عملية الإفصاح
٢. دراسة أثر الوحدات ذات المصالح المتغيرة (VIE) على ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية لقرارات الاستثمار.
٣. دراسة تحليلية لتأثير البنود خارج الميزانية على استمرارية منشآت الأعمال وأثرها على جودة التقارير المالية وكفاءة سوق المال.
٤. دراسة العلاقة بين الوفر الضريبي كأحد دوافع تأسيس الوحدات ذات المصالح المتغيرة وأثر ذلك على المعالجة الضريبية لتلك الوحدات.

المراجع:

١. سيد عبد الفتاح صالح حسن، ٢٠١٠، "إنعكاسات القياس والإفصاح المحاسبي لعمليات توريق الأصول المالية على سوق الأوراق المالية المصري"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، الجزء الثاني
٢. صلاح الدين عبد العليم إبراهيم، ٢٠١٣، "حدود الإعتراف بالإنشطة خارج الميزانية فى المعايير المحاسبية وإنعكاساتها على نتائج نشاط المشروعات"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة بنها.
٣. لىلى محروس حسن العقبلى، ٢٠٠٩، "قياس المخاطر المالية لانشطة التمويل خارج الميزانية وأثرها على تقييم مراقب الحسابات لاستمرارية الوحدات الاقتصادية، اطار مقترح ودراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراة غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة طنطا.
٤. مدثر طه أبو الخير، ٢٠٠٣، "التمويل خارج الميزانية: دراسة تحليلية انتقادية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١٧، السنة ١٢، ص ص ٥١:١.
٥. منير إبراهيم هندی، ٢٠٠٩، "الفكر الحديث فى التحليل المالى وتقييم الإداء: مدخل حوكمة الشركات"، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٦. هشام حسن عواد الملجى، ٢٠١٠، "تطوير معايير الإعتراف المحاسبي بالمساهمات فى الوحدات ذات المصالح المتغيرة لأغراض دمج المشروعات المشتركة – دراسة نظرية ميدانية"، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، ج بنها، مجلد ١، عدد ٢، ص ص ٥٧-١.
٧. وليد عبد الفتاح ابراهيم، ٢٠٠٨، "دوافع تأسيس الوحدات ذات الهدف الخاص وأساليب المحاسبة عنها فى البيئة المصرية: تحليل نظرى وميدانى"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة طنطا.

1. Bbattacharyya, a.k., 2005, "Coporate Reporting For Corporate Governance", *Managing Businss in The Twenty-first Center*, oxford University press.
2. Bergsman ,S. 2002, "Serious Questions about Synthetic Leases", *National Real Estate Investor*. 5(May).
3. Cabedo J.D., J.M. Tirado, 2004, "The Disclosure of Risk in Financail Statements", *Accounting Forum*(28)pp, 181-200
4. Dahrnan, 2002, "Financial Engineering With Special Purpose entities", *Jornal of Accounting*, pp. 1-31
5. Edward Ketz, J., 2003, "Hidden Financial Risk – Understanding off-Balance Sheet Accounting", John Wiley & Sons , Lnc., P. 53. available at : [http:// www .iisari.com](http://www.iisari.com)

6. Eliot Heilpern&et.al ,2009,:"When it comes to the crunch :What are the Drivers of the US Banking Crisis?" ,**Accounting Forum** .No(33) ,Article in Press doi:10.1016/j.acc.for.03, 01,p30
7. FASB , "**Interpretation No (46),(Revised December 2003)**,**Consolidation of Variable Interest Entities** "An Interpretation of ARB No (51),Jan2003
8. Fing,gramlich and Gupta,2006,"**Special Purpose Entities Empirical Evidence on Determinants and earnings Management**",Working Paper WWW.ssrn.com ,January 2006 .
9. Hartgraves and Benston,2002,"**Enron :What happened and What We can Learn from it**", Jornal of Accounting and public policy,pp.125 -258
10. Hartgraves and Benston,2002,"**The Evolving Accounting Standards for Special Purpose Entities and Consolidation**", Jornal of Accounting Horizons September, pp,248-258.
11. Jenny Li Zhang, 2009," **Economic Consequences of Recognizing off-Balance Sheet Activities**",Department of Accounting ,University of Washington ,Jan,5, available at <http://www.ssrn.com>
12. KPMG,2002,"**Defining Issues**",www.kpmg.com
13. Linsley P.M.,P.J. Shrides,2006,"**Risk Reporting:A Study of Risk Disclosures in the annual Reports of UK Companies**,"The British Accounting Review(38)pp,387-404.
14. **Revsine ,L.,W.Collins,and W.B.Johnson, 2005,"Financail Reporting and Analysis, Third Edition"**, Prentice Hell ,New Jersey.
15. Schwarcz,2003,"**Enron and the use and abuse of special purpose entities in corporate structures**" ,Duke law school.research paper,no.28,p23
16. Securities and Exchange Commission ,SEC,2005," **Report and Recommendations Pursuant to Section 401-(c)of the Sarbanes – oxley Act of 2002 on Arrangements With off- balance sheet implications ,special purpose entities by issuers**" , Washington ,D.c,pp,80-135
17. Soroosh and Ciesicki,2004,"**Accounting For special purpose entities :FASB Interpretation**" 46(R) The CPA Journal ,New York :july ,vol.74 ,iss7,pp30-48.